

S  
Distr.  
GENERAL

S/1996/328  
30 April 1996  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة  
الثالثة للتحقق في أنغولا

أولاً - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفترة ٢١ من قرار مجلس الأمن رقم ١٠٤٥ (١٩٩٦) المؤرخ ٨ شباط/فبراير ١٩٩٦، الذي طلب فيه المجلس مني جملة أمور منها أن أقوم في موعد لا يتجاوز ١ أيار/مايو ١٩٩٦ بتقديم تقرير عما أحزرته حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) من تقدم فيما يتعلق بالوفاء بالأهداف والمواعيد الزمنية المتفق عليها بينهما وأن أبقي المجلس على علم بما يطرأ من تطورات على أرض الواقع. ويفطي هذا التقرير ما استجد من تطورات رئيسية منذ تقديم تقريري السابق المؤرخ ٤ نيسان/أبريل (S/1996/284) وAdd.1 (S/1996/284) ويظهر ما جد من أحداث حتى ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦.

ثانياً - الجوانب السياسية

٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل ممثل الخاص السيد أليوني بلوندين بيبي، بالتعاون مع ممثلي دول العراقبة الثلاث (الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة)، التعامل على نحو وثيق مع كل من الحكومة والاتحاد الوطني. وسافر أيضاً إلى أنغولا، مقاطعة بيه، لإجراء محادثات مع زعيم الاتحاد الوطني، السيد جوناس سافمي، وواصل جميع المعنيين بالحالة في أنغولا، ومن فيهم بعض الشخصيات البارزة الأجنبية الزائرة، التأكيد لدى الطرفين على ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة وملموعة للإسراع في تنفيذ أحكام بروتوكول لوساكا الذي تأخر كثيراً (S/1994/1441).

٣ - وواصلت اللجنة المشتركة، وهي الهيئة الرئيسية المعنية بالتنفيذ، عقد جلسات عادلة واستثنائية لاستعراض مختلف جوانب عملية السلام ولا سيما المسائل العاجلة المتعلقة بعملية الإيواء وإتمام تشكيل القوات المسلحة الأنغولية وإزالة الألغام. واعتمدت اللجنة جدول زمنياً جديداً للمهام التي ينبغي أن ينجزها الطرفان خلال نيسان/أبريل. ومع ذلك، فإن بعض هذه المهام ستظل بحاجة إلى أن تستكمل.

٤ - واستمر الحوار بين الحكومة والاتحاد الوطني خارج إطار اللجنة المشتركة من خلال اتصالات بين وفود رفيعة المستوى. ونوقشت المسائل العسكرية على كل من المستوى الثنائي وداخل إطار فريق منع التزاح المسلح المنشا برئاسة بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. ومنذ تقديم تقرير الأخير، تمثل



التطور الإيجابي الرئيسي في انسحاب القوات المسلحة الأنغولية إلى أقرب ثكناتها في بعض المقاطعات. بيد أن التقدم المحرز في المجال الحاسم وهو إيواء قوات الاتحاد الوطني ظل بطيئاً للغاية ولم تختتم المحادلات بشأن المسائل العسكرية الهامة (انظر الفقرة ٩ أدناه). ونتيجة لعمليات التأخير تلك، أعلنت الحكومة، في ٢٣ نيسان/أبريل، أنها تنتظر في إمكانية تعليق مشاركتها في اللجنة المشتركة. وقد تلقى من جديد ممثلي الخاص في لقائه مع السيد سافمي في أندولو في ٢٥ نيسان/أبريل، تأكيدات مفادها أن الاتحاد الوطني لا يزال ملتزماً بعملية السلام وسيتعجل بمعدل إيواء قواته. أما قيمة هذه التأكيدات فستتحدد مع مرور الوقت.

٥ - وفي ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦، نصب مهاجمون مسلحون غير معروفي الهوية كميناً قرب كاتيفيه، مقاطعة بنغala، لمركبة تابعة للبعثة الثالثة مما أسفر عن مقتل مراقبين عسكريين وإصابة مراقب ثالث بجراح ومقتل أحد ممثلي منظمة أوكسفورد للتحرر من الجوع (أوكسفام) غير الحكومية. وإنني أدين بقوة هذا الهجوم البشع كما أدانته كل من الحكومة والاتحاد الوطني. وقد أكدت الحكومة لممثلي الخاص أنه سيجري تحقيق شامل. وهذا الحادث إنما يبرز مرة أخرى ضرورة توفير الأمن الكافي لجميع أفراد الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين الدوليين. وأحدثت الحكومة على أن تجري تحقيقها فوراً. فالجمعات المسلحة ضد الموظفين المفتربين، ومن فيهم ممثلو المنظمات غير الحكومية، وإطلاق النار على موقع البعثة الثالثة أو حولها تكاد تصبح حوادث يومية. وينبغي اتخاذ تدابير حازمة لإنهاء هذه الموجة المخيفة من الخروج على القانون.

٦ - ولم يحرز بعد أي تقدم صوب إنشاء إذاعة الأمم المتحدة المستقلة، وهي مسألة أبدى مجلس الأمن رأيه فيها في عدة مناسبات كان آخرها البيان الصادر عن رئيسه في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦ (S/PRST/1996/19). وإنني أحدث مرة أخرى الحكومة على تسوية هذه المسألة دون إبطاء.

### ثالثاً - الجوانب العسكرية

#### ألف - حالة بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا ووقف إطلاق النار

٧ - استكمل نشر بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا بوصول بقية وحدة المشاة الزامية في مطلع نيسان/أبريل. ووصل في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦، القوام المشترك من عنصري الأفراد العسكريين وعناصر الشرطة في البعثة إلى ٧٢٠٠ فرد (انظر المرفق). وما زال وجودهم في ٦ مقار إقليمية وفي ما يقارب ٧٠ موقعًا في كامل البلد يمثل عاملاً هاماً في استقرار البيئة العسكرية في أنغولا وتحسينها.

٨ - وخلال نيسان/أبريل، ظلت الحالة العسكرية في معظم المقاطعات هادئة، ولم يتم أي من الطرفين بأي هجمات أو أعمال عسكرية أخرى ذات شأن. وتراجع مستوى اشتباكات وقف إطلاق النار مما يدل على

فعالية آلية مراقبة النزاع الحالية العاملة برعاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة. وسجلت مؤخرا في بعض المناطق حالات تقدمت فيها القوات المسلحة الأنغولية مسافات محدودة وتقوم بعثة الأمم المتحدة الثالثة بالتحقيق في ذلك. وسجلت أيضا زيادة أخرى في الكمانات المنصوبة للمدنيين في مقاطعات بنغيليا وهوبيلا وملاتشي وفي سرقات الماشي ومناوشات صغيرة في مقاطعاتي لوندا الشمالية والجنوبية فضلا عن العديد من أعمال قطع الطرق التي ارتكبها في مرات عديدة أناس يرتدون الأزياء الرسمية لأفراد الجيش والشرطة. ولا تزال نقاط التفتيش تقييد حرية تنقل السكان المدنيين في بعض أجزاء البلد.

#### باء - إنعام تشكيك القوات المسلحة الأنغولية

٩ - استمرت المناوشات بشأن إدماج قوات الاتحاد الوطني في القوات المسلحة الأنغولية بمعدل بطيء وما زال الاتفاقي بشأن التقاضي الحاسم ذات الصلة التي تشمل جوانب كثيرة أخرى من عملية السلام صعب المنال. ومن الجدير بالذكر أن تلك المحادلات كان من المزعزع عقدها فور توقيع بروتوكول لوساكا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. ولكن ضاع وقت كثير بسبب التوقف المتكرر للمناوشات. وقد أعلنتقيادة القوات المسلحة الأنغولية في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦ أنه تم التوصل إلى نقاط تفاهم هامة تشمل إنشاء "فرعا رابعا" للقوات سخسطنبو بوظائف دعم الهياكل الأساسية الوطنية وإصلاحها. ولكن الاتحاد الوطني أذكر ذلك وأكد أن العقبات الرئيسية التي تحول دون التوصل إلى اتفاق نهائي تتمثل في عدم كفاية توصيف الوظائف التي سيشغلها جنرالات الاتحاد الوطني وضرورة استعراض قانون العفو. ويجب تسوية هاتين المسألتين بسرعة حيث أن من الضروري أن يشرع في الأسابيع المقبلة في إدماج قوات يوبيتا ضمن القوات المسلحة الأنغولية وتسرع الراغبين منهم في ترك الخدمة.

#### جيم - إيواء قوات الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنفولا

١٠ - رغم وجود صعوبات في مجال السوقيات، جهزت بعثة الأمم المتحدة الثالثة، بمساعدة من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، ٢ مناطق إضافية لإيواء وافتتحتها رسميا في أندولو وكتالا وشيكوما ليصل بذلك مجموعها إلى ١٠ مناطق. وقارب تشيد مناطق إضافيتين على الاحتمال، في حين بدأ العمل الأولى في مناطق إضافيتين آخريتين. ولا يزال مكان الموقعة الأخير قيد المناقشة.

١١ - ورغم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، فلم يسجل سوى تقدم ضئيل للغاية. ففي ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦، كان قد تم تسجيل ٢٢ جنديا من جنود الاتحاد الوطني في ٩ مناطق، بينما سلمت ١٧ ٥٩٨ قطعة سلاح و ٩٨٠ كيلوغراما فقط من الذخيرة. ولا يمثل هذا سوى زيادة هامشية على عدد جنود الاتحاد الوطني البالغ ١٨ ٥٩١ جنديا الذين جرى إيواؤهم والأسلحة التي يبلغ عددها ١٥ ١٦٩ قطعة من السلاح التي سلمت بحلول ٢٩ آذار/مارس. وأعطى الاتحاد الوطني إيجاصات مختلفة لعمليات التأخير تلك ولكن لم يمكن التثبت إلا من عدد قليل منها. وفي بعض الحالات، أدعى قادة الاتحاد الوطني في المنطقة المحلية أنهم لم يتلقوا أوامر من المقر في بيلوندو بالمضي قدما إلى مناطق الإيواء.

١٢ - وفي نفس الوقت أفادت التقارير أن عدد حالات الغرار من مواقع الإيواء بلغت نحو ١٠٠ حالة، لكن يحتمل أن يكون الرقم الفعلي أعلى من ذلك لأن قادة الاتحاد الوطني منعوا أفراد بعثة الأمم المتحدة الثالثة في عدة حالات من المناولة على الأسماء لمعرفة المتفيدين. ولدوى ممثلو الاتحاد الوطني أن حالات الغرار ترجع إلى ظروف المعيشة القاسية في المعسكرات، ولكن هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن بعض الغارين قد تعرضوا سرا لعقوبات على يد قادتهم وإن حالات الغرار الأخرى شملت أشخاصاً جندتهم الاتحاد الوطني قسراً وأرسلهم إلى مناطق الإيواء. ولا يزال عمر بعض جنود الاتحاد الوطني وحالة الأسلحة المسلمة يشكلان شاغلاً رئيسياً. وفي نفس الوقت، استقر ١٨٢ من أفراد أسر القوات وأو المعالين في مخيمات تابعة، ويحصلون على مساعدة من المجتمع الدولي.

١٣ - وبدأت وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، برامج لتقديم المساعدة الإنسانية في مناطق الإيواء المفتوحة حديثاً في نوغوفو وناتوكو، وكويبيلا ومن المتوقع أن تقدم هذه المساعدة إلى خمس مناطق أخرى. وواصل أعضاء اللجنة المشتركة، بصحبة ممثلين للخاص، القيام بزيارات دورية إلى مناطق الإيواء. وحقق بتأني في الشكاوى المقدمة من الاتحاد الوطني، التي ثبت أن عدداً كبيراً منها لا أساس له من الصحة إلى حد كبير، وجرت متابعة هذه الشكاوى. وخلصت اللجنة والاتحاد الوطني أحد أعضائها إلى أن المساعدة التي يجري تقديمها إلى الجنود في مناطق الإيواء كافية عموماً. وتجرى فحوص طبية في جميع مناطق الإيواء وتقدم رعاية صحية تكميلية في المخيمات التي تقيم فيها الأسر.

١٤ - ولذلك فما يبعث على الانتزاع أن تواصل وسائل الإعلام التابعة للاتحاد الوطني نشر ادعاءات بشأن الظروف دون المستوى السائد في مناطق الإيواء، متهمة وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية "بعدم التحلّي بالنية الطيبة". وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن معظم عناصر الاتحاد الوطني وأفراد أسرهم يصلون إلى مناطق الإيواء وهم يعانون من اعتلال الصحة. وفي الفترة بين ٥ شباط/فبراير و ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٦، جرى تشخيص ما يزيد على ٢٥٠٠ حالة مرضية مختلفة في مناطق الإيواء الأربع الأولى. وعولج عدد كبير من هذه الحالات.

١٥ - وانتهت حالياً خمسة أشهر منذ إيواء الجنود الذين وصلوا في أواخر السنة الماضية إلى مناطق الإيواء الأولى في فيلا نوفا ولوندوبالى، وهي المدة القصوى المحددة أصلاً في الخطة. ولا تؤدي إقامتهم المطولة إلى استنفاد موارد الأمم المتحدة بسرعة فحسب (فسوف تفرغ كلها تقريباً في أيار/مايو تلك الموارد المخصصة لمناطق التجمع الأولى) بل إن الانحساط بدأ أيضاً في التدهور في بعض المعسكرات. ويحتم هذا العاملان البَدْء دون إبطاء في إدماج قوات الاتحاد الوطني تدريجياً في القوات المسلحة الأنجلوالية وتسرير الراغبين في ترك الخدمة؛ وتنتابع بعثة الأمم المتحدة الثالثة بنشاط هذه المسائل مع الأطراف.

## دال - إصلاح الطرق وتحطيمها من الألغام

١٦ - تحقق تقدم آخر بمساعدة من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية، في تأمين إمكانية الوصول بطريق البر إلى أجزاء متعددة من البلد. وتستدعي شدة تلوث البلد بالألغام قيام دعماء أنفولا باتخاذ إجراء عام غير عادي لإبراز الحاجة إلى تدمير المخزونات من الألغام البرية. وفي مقاطعة كواندو، مكنت عملية إصلاح جسر ماسيكا وإكمال التحقق من إزالة الألغام من فتح طريق مينونفو - لونغا - كويتو كوبينتالي الحيوى بعد أن ظل مغلقاً في وجه المرور لسنوات طويلة. ولكن بالنسبة لطريق مالانги - سوريمو الاستراتيجي الهام، منعت القيود المستمرة التي يفرضها الاتحاد الوطني شركة إزالة الألغام المتعددة مع الأمم المتحدة ووحدة الجسور العسكرية التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة من المضي في عملياتها حسب الخطة. ونتيجة لذلك، طال أمد المشقة التي يعاني منها السكان في المناطق المحلية وخسر المجتمع الدولي، وبعثة الأمم المتحدة الثالثة على وجه الخصوص، عشرات الآلاف من الدولارات. وتأخرت أيضاً دون مبرر عملية إزالة الألغام وإصلاح طريق كويتو - اندولو (مقاطعة بيني وتومبوكو - مابانزا كونغو (مقاطعة زانير) بسبب الشواغل الأمنية المزعومة للاتحاد الوطني. وفي ٢٥ نيسان/أبريل، كانت وحدات المهندسين التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة قد أزالت الألغام من طريق يبلغ مجموع طولها ٤٠٠ كيلو متراً وأصلحتها بينما اضطاعت الشركة المتعددة بإزالة الألغام من طرق طولها ٧٩٨ ١ كيلو متراً.

١٧ - ونظرت اللجنة المشتركة في مختلف المسائل المتعلقة بإزالة الألغام في دورتها الاستثنائية، وحددت المشاكل الرئيسية وهي: افتقار الأطراف إلى الإرادة السياسية اللازمة للتعجيل بإزالة الألغام ونقص المعدات وعدم وجود خطة وطنية لإزالة الألغام. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يبدأ خريجو الدورتين الأوليين لإزالة الألغام اللذين نفذهما المعهد المركزي للتدريب على الأعمال المتعلقة بالألغام التابع للأمم المتحدة عمليات في غضون أسبوعين، وقد بدأت دورة أخرى، وتضاعفت المنظمات غير الحكومية الدولية المتخصصة عمليات المسح والتوعية بالألغام وأنشطة إزالة الألغام. ومن الضروري أن ترفع على الفور القيود التي لا تزال مفروضة من قبل الأطراف وأن يجري تقاسم جميع المعلومات المتاحة بشأن حقول الألغام مع الأمم المتحدة.

## رابعاً - الجوانب المتعلقة بالشرطة وحقوق الإنسان

١٨ - واصل عنصر الشرطة المدنية التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنفولا، الذي جرى شره في ٢٥ موقعاً، رصد التزام الشرطة الوطنية الأنفولية للحياد، وحرية تنقل الأشخاص والبضائع، واحترام حقوق الإنسان، والحنانة على القانون والنظام، والترتيبات الأمنية لزعماء البيونيتا. وقام أيضاً بالتحقق من تجميع أفراد شرطة الرد السريع بالسكنات في بنفويلا وهومبوب، ولواندا، ولوينا، ولوبانغو، وأويجي وفي الفترة الأخيرة في مالانجي. وحتى ٢٥ نيسان/أبريل، جرى تجميع ٦٠٥ ٢ أفراد من العدد البالغ ٢٧٤٥ فرداً والمعلن أنه موجود في هذه المواقع السبعة. وسيبدأ تجميع الأفراد الموجودين في سوريمو في ٢٠ نيسان/

أبريل، ويلي ذلك تجميع الأفراد في كابيندا في أيار/مايو. وما برات الجهود مبذولة لتقديم المعدات اللازمة لعدد من مواقع التجمع من أجل الانتشار السريع للشرطة، ويتم ذلك من واقع الرصد المتاح في قاعدة السوقيات التابعة للأمم المتحدة في برندizi وعن طريق عمليات شراء أخرى تقوم بهابعثة التحقيق الثالث.

١٩ - ورغم عدة مذكرات منبعثة، لم يتوصّل الطرفان حتى الآن إلى اتفاق بشأن أمن زعامة اليونيفيتا. ورغم أن الحكومة أكدت مرة أخرى استعدادها لبدء تدريب عناصر تابعين لليونيفيتا للعمل كحراس شخصيين وأدماجهم في الشرطة الوطنية الأنفولية، فإن اليونيفيتا ترفض منذ عدة أشهر توفير أولئك الأفراد. كما لم يحرز تقدّم في مجال نزع أسلحة المذنّبين. إلا أن اللجنة المشتركة شكّلت فريقاً عالماً لاستعراض مقتراحاتبعثة بالاقتران مع المقتراحات التي ستقدمها الحكومة. ويبرز التدهور العام لحالة القانون والأمن الحاجة إلى بدء هذه العملية على سبيل الاستعجال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الطرفين لم يتفقا بعد على توسيع نطاق الادارة الحكومية ونشر أفراد الشرطة في المناطق التي أخلتها مؤخراً قوات اليونيفيتا والقوات المسلحة الأنفولية.

٢٠ - وواصلتبعثة الأضطلاع بأشبطة شتى لتشجيع زيادة الوعي بحقوق الإنسان واحترامها. ويتبعها على الطرفين، وخاصة الحكومة، قبول المسؤولية عن منع حوادث انتهاك حقوق الإنسان والتحقيق فيها وتقديم المذنّبين للعدالة. ويتيح بروتوكول لوساكا لأنفولا فرصة فريدة من نوعها لخلق بيئة جديدة في هذا الصدد. وقد عقدت في ١١ نيسان/أبريل في لوبانفو، حلقة دراسية إقليمية ثانية عن حقوق الإنسان نظمتها وزارة العدل والبعثة، تقرّر على إثرها إنشاء لجان لحقوق الإنسان في مكاتبها كونغولي، وهوبيلا، وناميبيا. إلا أن هناك حاجة إلىبذل المزيد من الجهد وقد أصدرت تعليمات إلى ممثلي الخاص لكن يمنع الأولوية لمجال النشاط هذا. وهناك أيضاً حاجة إلى تخصيص قدر أكبر من الموارد لإعادة النظام القضائي والأضطلاع بحملات تشفي في مجال حقوق الإنسان. ولذلك أنشأت المجتمع الدولي توفير الموارد اللازمة. ويسري أن أعلن أن من المتوقع أن يصل إلىأنفولا ستة خبراء في مجال حقوق الإنسان بمولهم الاتحاد الأوروبي للعمل معبعثة.

#### خامساً - الجوانب الإنسانية

٢١ - واصلت المنظمات الإنسانية، بتنسيق من وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية، تقديم المساعدة للمشردين وغيرهم من الأشخاص المتضررين من الحرب. وتواصلت حركات العودة الطقافية للمشردين على نطاق محدود وبدأت المنظمات الإنسانية تقديم المساعدة في دفلهم إلى مكاتبها بنفوبيلا، وهواميбо، وملانبي و إعادة توطينهم فيها. ومن المقرر أن تبدأ قريبًا جهود مماثلة في مكاتبها بنفو و هوبيلا وموكسيكو.

٤٤ - وتبين النتائج الأولية للدراسات الاستقصائية أن معظم المشردين في الداخل على استعداد للعودة إذا قدمت لهم ضمادات أمنية ومساعدة إنسانية إلى أن يحين موعد أول حصاد بعد عودتهم، وتعتبر عودة أولئك السكان وإعادة إدماجهم عاملا هاما في تحقيق الاستقرار السياسي بالبلد وتحسين الإمدادات الغذائية. ومع إشراف موسم الأمطار على الانتهاء، فإن هناك حاجة مستعجلة إلى عودة المشردين إلى مجتمعاتهم المحلية؛ ويكتسي دعم الحكومة واليونيتا لهذه العملية أهمية حيوية.

٤٥ - وتخلص الوحدات العسكرية التابعة للبعثة، على أساس طوعي، بعدد من المشاريع الإنسانية، مثل تسيير المستوصفات والمدارس الابتدائية المؤقتة. وقامت بعض الوحدات أيضا بفتح مدارس للتدريب المهني لإعداد الشبان لكسب الرزق.

٤٦ - وفي ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦، قام ممثلي الخاص، بالاشتراك مع وزارة المساعدة الاجتماعية الأنفولية، بتقديم نداء الأمم المتحدة المستكملاً لعام ١٩٩٦ بشأن أنغولا، الذي بدأ في نفس الوقت في نيويورك وجنيف إلى مجتمع المانحين في لواندا. وتتوفر هذه الوثيقة استكمالاً لاحتياجات المساعدة الإنسانية في عام ١٩٩٦ بـ ٢,٧ مليون شخص من المشردين داخلياً والمتضررين من النزاع، و٢٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين العاديين، و ١٠٠ ٠٠٠ من الجنود السابقين وغيرهم من قدامي المحاربين، وما يصل إلى ٤٠٠ ٠٠٠ من المعالين. ويقدر أن مجموع قيمة المساعدة الإنسانية المطلوبة خلال عام ١٩٩٦ بـ ١٨٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، منها ١٢٥ مليون دولار لمساعدة الفوئية الطارئة، و٥٧ مليون دولار لأنشطة التسريح والإدماج، و٥ ملايين دولار لمشاريع إزالة الألغام.

#### سادساً - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

٤٧ - أعلن رئيس وزراء أنغولا، السيد ماركوليبيو موكو رسمياً بدء تنفيذ البرنامج الوطني للإنعاش في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٦، وافتتح في هذا الاجتماع فرصة لتبادل مشعر للأراء مع حكام المقاطعات بشأن الآلية المؤسسية لتنفيذ البرنامج وتنسيقه وكذلك بشأن الدور المتوقع منهم أن يتولوا به في دعم وتوجيه وحدات إدارة برامج المقاطعات. وتم رسمياً في ١٩ آذار/مارس اعتماد مرسوم حكومي يختص بإنشاء لجان التنسيق المركزية ولجان تنسيق المقاطعات، فضلاً عن وحدات الدعم التقني على الصعيد المركزي وعلى صعيد المقاطعات. وبشكل تعيين المنسق الوطني خطوة هامة في تيسير تنفيذ هذا البرنامج.

٤٨ - وأتاح الاجتماع غير الرسمي للجهات المانحة، الذي عقده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧ وحضره ممثلي الخاص، محفلام مفيدة لتبادل وجهات النظر فيما بين الجهات المانحة. وفي حين رأى أن مثل هذه المشاورات ينبغي أن تعقد على أساس منظم، دعا بعض ممثلي مجتمع المانحين إلى التزام قوي من جانب الحكومات باعتماد إطار ملائم للاقتصاد الكلي قبل أن تشرع الجهات المانحة في الوفاء بتعهداتها. وتواصلت المناقشات مع الحكومة بشأن طرائق الإصلاح الاقتصادي. وفي هذا السياق،

زار تبعثة تابعة للبنك الدولي أنغولا في آذار/مارس وستليها في أواخر نيسان/أبريل ١٩٩٦، بعثة تابعة لصندوق النقد الدولي.

٢٧ - وبعد اجتماع عقده في السنة الماضية، مع المدير الإداري لصندوق النقد الدولي، ورئيس البنك الدولي، عقدت سلسلة من الاجتماعات بين كبار موظفي المقر من كلتا المؤسستين والأمانة العامة، بمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لكتالجة حسن التنسيق بين الجهود التي تبذلها على نطاق أوسع منظومة الأمم المتحدة لبناء السلم في أنغولا. وقد أثمرت هذه الاجتماعات عدداً من الأفكار ستُتنفيذ منها بلدان أخرى تشهد، مثل أنغولا، أحوالاً خاصة تتطلب استجابة واسعة النطاق وحسن التنسيق من جانب المجتمع الدولي.

٢٨ - ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ خطة الطوارئ من أجل الاعداد العملي لخدمات إسادة المشورة والإحالة المرتبطة بصدقوق للمشاريع ذات التأثير السريع من أجل إعادة إدماج الجنود المسرحين. وانتهت مناقشة البرنامج مع السلطات في المقاطعات والمنظمات غير الحكومية وكذلك تحديد أماكن العمل، كما تم اختيار الموظفين الدوليين. وسيسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحصول على تبرعات من الجهات المانحة ليضمن بذلك على الأقل إنشاء بعض خدمات إسادة المشورة والإحالة وتوفير الأموال للمشاريع ذات التأثير السريع قبل الشروع في عملية تسريح الجنود.

#### سابعاً - الجوانب المالية

٢٩ - أذنت لي الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٠٩/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بالدخول في التزامات بمعدل شهري لا يزيد إجماليه على ١٠٠ ٢٢٩ دولار للإنفاق على بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا في الفترة من ٩ شباط/فبراير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، وذلك رهنًا بتتمديد مجلس الأمن لولاية البعثة.

٣٠ - وعرضت الميزانية التي اقترحتها للإنفاق على البعثة في فترة ما بعد ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ (A/50/651/Add.3) إلى الجمعية العامة لتنظر فيها في دورتها المستأنفة. وتقدر تكاليف الإنفاق على البعثة بقوتها الحالية المأذون بها بمبلغ إجماليه ٢٠٠ ٩٢٨ ٢٢٩ دولار (صافي ٥٠٠ ٢٥٢ ٢٢ دولار) شهرياً ابتداء من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦. لذلك فإن قرار مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة على النحو الموصى به في الفترة ٣٦ أدناه، فإن تكاليف الإنفاق على البعثة خلال فترة التمديد ستكون في حدود المعدل الشهري المشار إليه في الفترة السابقة.

٣١ - وفي ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦، بلفت الاشتراكات المتراكمة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة للفترة الممتدة من إنشاء البعثة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦ بما قيمته ٧٤,٦ مليون دولار. ويبلغ مجموع الاشتراكات المقررة المستحقة لجميع عمليات حفظ السلام في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦ ما قدره ٤٠٠ ٧٨٥ مليون دولار.

#### ثامنا - ملاحظات

٢٢ - منذ صدور تقريري الأخير بشأن أنفولا، كان التقدم المحرز في تنفيذ بروتوكول لوساكا يطينا إلى درجة مخيبة للأمال كما أن العديد من المهام التي وافق الطرفان نفسها على إنجازها في نيسان/أبريل ظلت دون إنجاز. وصحيح أن الحكومة واليونيتا واصلتا الحوار بينهما وظلت الحالة العسكرية في أنفولا مستقرة كما يعتبر التجمعالجزئي للقوات المسلحة الأنقولية في الثكنات وإنشاء شرطة الرد السريع من التطورات الإيجابية؛ غير أن مستوى الإنجازات العامة بعيد جداً عن الأهداف التي كان يتوقعها مجلس الأمن.

٢٣ - وبوجه خاص، توقف تماماً تجميع قوات اليونيتا في الثكنات ولم ينفذ حتى الآن جزء كبير من الفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن رقم ١٠٤٥ (١٩٩٦). ولا يزال تكرر عدم وفاء قيادة اليونيتا بالتزاماتها يعزز الشكوك في مدى حسن نيتها وهو ما أشرت إليه في تقريري إلى المجلس المؤرخ ٦ آذار/مارس ١٩٩٦ (S/1996/171). وفي حين منع المجتمع الدولي اليونيتا حتى الآن مزاية الشك نظراً للمسؤوليات التي واجهتها في البداية في عملية تجميع قواتها، فإنه لا يمكن تبرير المزيد من التسويف الذي من شأنه، في حال استمراره، أن يتسبب في انهيار عملية السلام برمتها بما ينجم عن ذلك إنقطاع المعونات الدولية التي تحتاجها أنفولا من أجل التعمير وإعادة التأهيل وإزالة الألغام.

٢٤ - وهناك دافع آخر من دوافع القلق البالغ ألا وهو التأخير في الوصول إلى اتفاق بشأن إدماج الأفراد التابعين لليونيتا في القوات المسلحة المشتركة. وأوصى بتوسيع باختتمام المحادثات العسكرية في منتصف أيار/مايو، هذا وقد أصدرت تعليماتي إلى ممثلي الخاص بعرض مساعديه الحميدية من أجل تحقيق هذا الهدف. وينبغي أن تضع الحكومة الصيفية النهائية لجميع الترتيبات العملية لإدماج عناصر اليونيتا في القوات المسلحة الأنقولية والشرطة الوطنية، وكذلك لتجميع قواتها في الثكنات. وأنوجه بنداء إلى المجتمع الدولي ليسمم بسخاء في البرامج الهامة التي وضعت للمساعدة في تسريع المحاربين القدماء وإدماجهم اجتماعياً.

٢٥ - وهناك مجال آخر يتعين على الطرفين أن يبرهنا فيه على التزام جدي بالتقدم بعملية السلام ألا وهو إنشاء حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة وهو ما كان متزوراً أن يتم في منتصف تموز/يوليه ١٩٩٦. وقبل ذلك، يتعين على نواب اليونيتا أن يحتلوا مواقعهم في الجمعية الوطنية كما يجب على المسؤولين المعينين من اليونيتا أن ينضموا إلى إدارة الدولة على مختلف المستويات. ويجب كذلك أن تسوى بسرعة جميع المسائل المتعلقة بوظيفة نائب الرئيس المعروضة على السيد صافيمبي.

٢٦ - وبسبب هذه الحالة غير المرضية، أوصى بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنفولا فترة شهرين ليس إلا حتى ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

٢٧ - وختاماً، أود أن أشيد بممثلي الخاص وبجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنفولا، فضلاً عن الموظفين العاملين في برامج ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للعمل المحمود الذي أنجزوه في ظل ظروف قاسية، وخطيرة في كثير من الأحيان. وأود كذلك أن أعرب عن امتناني لجميع الدول الأعضاء لدعمها المتواصل لعملية السلام في أنفولا.

### المرفق

الأفراد من العسكريين ومن الشرطة المدنية  
(اعتباراً من ٢٥ نيسان / أبريل ١٩٩٦)

| المجموع | الأفراد (بـ) | ضباط الأركان | ضباط الشرطة المدنية | المراقبون العسكريون | البلد                        |
|---------|--------------|--------------|---------------------|---------------------|------------------------------|
| ١٧٧     | ١٦٧          | --           | --                  | ١٠                  | الاتحاد الروسي               |
| ٤٢      | --           | ٦١           | ٢١                  | ٢٠                  | الأردن                       |
| ٨٦٢     | ٨٠٨          | ٣٢           | ١٢                  | ١٠                  | أوروغواي                     |
| ٢١٥     | ٢٠٢          | ٨            | --                  | ٥                   | أوكرانيا                     |
| ٤       | --           | ٦٤           | --                  | --                  | إيطاليا                      |
| ١٨      | --           | ٦٨           | --                  | ١٠                  | باكستان                      |
| ١١٠٨    | ١٠٤٠         | ٣٩           | ٠٩                  | ٢٠                  | البرازيل                     |
| ٣٤٧     | ٣١٦          | ١١           | ١١                  | ٩                   | البرتغال                     |
| ٧٤      | --           | --           | ١٥                  | ٩                   | بلغاريا                      |
| ٢٥٢     | ٢١٠          | ١١           | ٢١                  | ١٠                  | بنغلاديش                     |
| ٥       | --           | --           | --                  | ٥                   | بولندا                       |
| ٨       | --           | --           | --                  | ٨                   | الجزائر                      |
| ٢       | --           | --           | ٣                   | --                  | جمهورية ترانسنيстria المتحدة |
| ٢٠٤     | ١٩٨          | ٦            | --                  | --                  | جمهورية كوريا                |
| ٨٩٢     | ٨٧٠          | ٢٢           | --                  | --                  | رومانيا                      |
| ٥٣٦     | ٤٩٩          | ١٢           | ١٥                  | ١٠                  | زامبيا                       |
| ٨٨٨     | ٨١١          | ٣٣           | ٢٢                  | ٢٢                  | زمبابوي                      |
| ٥       | --           | --           | --                  | ٥                   | سلوفاكيا                     |
| ١٠      | --           | --           | --                  | ١٠                  | السنغال                      |
| ٣٠      | --           | --           | ١٠                  | ٢٠                  | السويد                       |
| ١٦      | --           | --           | ٤                   | ١٢                  | غينيا - بيساو                |
| ٢٠      | --           | ٦١٢          | --                  | ٨                   | فرنسا                        |
| ٤       | --           | --           | ٢                   | --                  | فيجي                         |

| المجموع | الأفراد (ب) | ضباط الأركان | ضباط الشرطة المدنية | المراقبون العسكريون | البلد  |
|---------|-------------|--------------|---------------------|---------------------|--|
| ٨       | --          | --           | --                  | ٨                   | الكونغو  |
| ١٠      | --          | --           | --                  | ١٠                  | كينيا  |
| ٢٥      | --          | --           | ١٥                  | ١٠                  | مالي   |
| ٤٢      | --          | (٦)          | ٢٠                  | ٢٠                  | ماليزيا  |
| ٤٦      |             | (١)          | ١٥                  | ١٠                  | مصر  |
| ٤       | --          | ٤            | --                  | --                  | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية |
| ٢٠٩     | ٢٠٣         | ٦            | --                  | --                  | ناميبيا  |
| ٥       | --          | --           | --                  | ٥                   | البروبيج   |
| ٤١      | --          | --           | ٢٠                  | ٢١                  | نيجيريا  |
| ١٤      | --          | (٩)          | --                  | ٥                   | نيوزيلندا  |
| ١٠٩٢    | ١٠٤٣        | ٤٧           | ٣                   | ١٩                  | الهند  |
| ١٨      | --          | --           | ٨                   | ١٠                  | هنغاريا  |
| ٣٨      | --          | (١٥)         | ٨                   | ١٥                  | هولندا   |
| ٧٢٠     | ٦٣٤٧        | ٢٨٣          | ٢٣٤                 | ٣٦٦                 | المجموع  |

(أ) بمن في ذلك الاختصاصيون العسكريون في مدرسة إزالة الألغام التابعة لبعثة التحقق الثالثة وإدارة منطقة التجميع.

(ب) بمن في ذلك الشرطة العسكرية.

بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا

الانتشار اعتبارا من ٢٥ نيسان / ابريل ١٩٩٦

